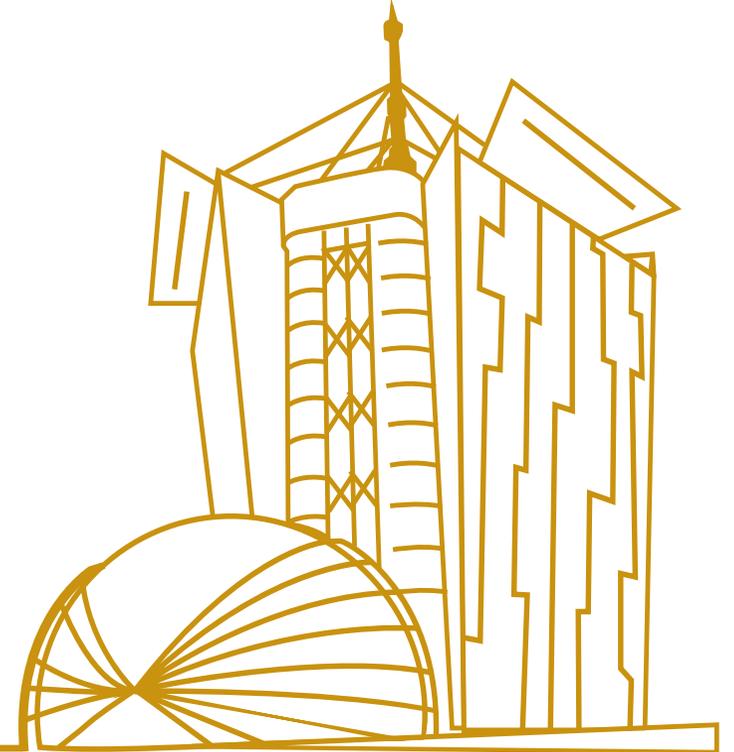




الجريمة المعلوماتية مخاطرها وعقوباتها



إعداد وتقديم
المستشار القانوني
صالح بن علي بن عبدالرحمن الربيعة



التعريف بالجريمة
المعلوماتية

النظرة القانونية والشرعية
لنظام مكافحة الجريمة
المعلوماتية

اركان الجريمة
المعلوماتية

مخاطر الجريمة
المعلوماتية

صعوبات اكتشاف
الجريمة المعلوماتية

أدوات التبليغ في
الجريمة المعلوماتية

أنواع الجريمة
المعلوماتية

التطبيقات القضائية على
الجريمة المعلوماتية

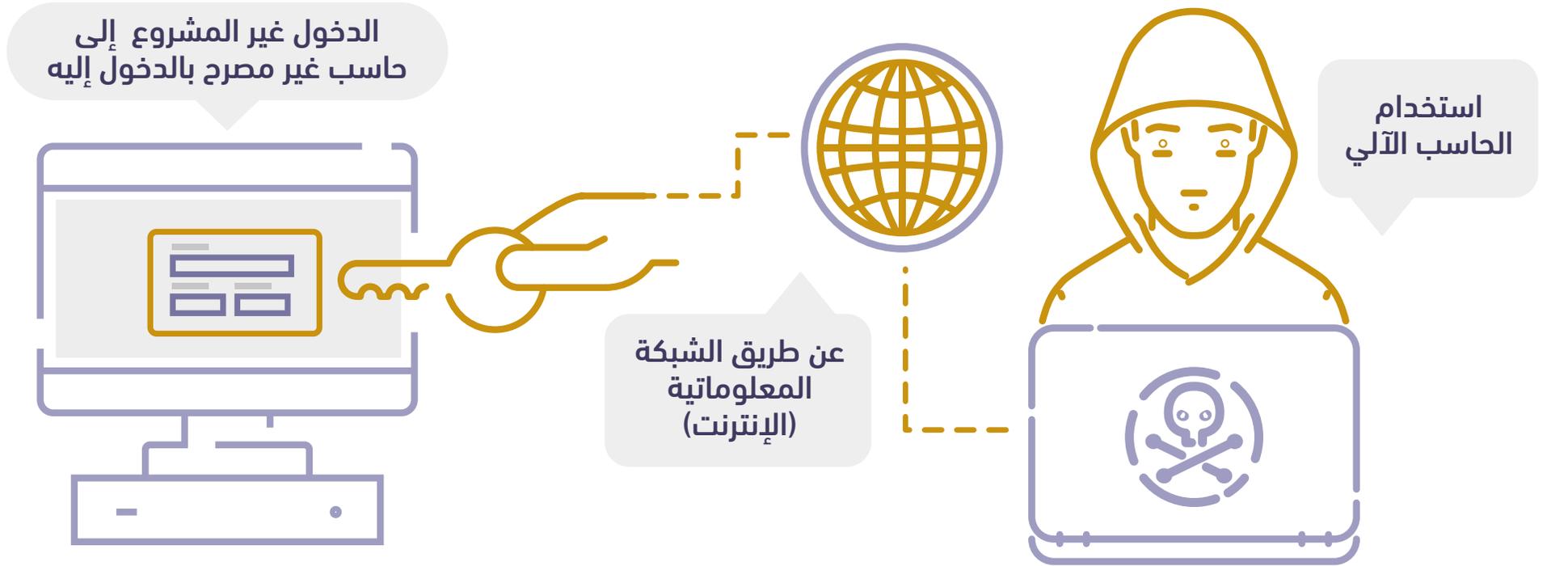
الجريمة المعلوماتية

مخاطرها وعقوباتها



تعريف الجريمة المعلوماتية

أي فعل يرتكب متضمناً استخدام الحاسب الآلي أو الشبكة المعلوماتية
بالمخالفة لأحكام هذا النظام (نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية)



أركان الجريمة المعلوماتية



الركن القانوني

وهو الركن الذي يضع النص لتجريم هذا الفعل المقصود من المجرم فالقاعدة القانونية تنص على أنه **(للاجريمة ولاعقوبة إلا بنص)** ولقد تم التجريم في نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية وتم وصف الجريمة وصفاً دقيقاً سنتعرف عليها في أنواع الجرائم المعلوماتية



الركن المعنوي

ويعبر عن إرادة المجرم المعلوماتي (القصد الجنائي) فلا بد أن يرتكب الفعل المجرّم من شخص مريد إرادة فعلية بطوعية ورغبة وعن إدراك



الركن المادي

ويمثل كيان الجريمة وهو عبارة عن فعل الفاعل بصورة يمكن إثباتها كجريمة وبه يتحقق الاعتداء على المصلحة المراد حمايتها وعن طريق هذا الفعل تقع الأعمال التنفيذية للجريمة فهو يمثل النشاط الذي يصدر عن الجاني ليتدخل من أجل هذا الفعل النظام ويقوم بعقابه



النظرة القانونية لنظام مكافحة الجرائم المعلوماتية

إن قضية الجريمة والعقوبة ومستجداتها أمر محسوم في المملكة العربية السعودية فالقانون الجنائي للمملكة والمستمد من الشريعة **يتسم بوضع متميز بين سائر التقنيات الجنائية المقارنة** حيث عالجهما الشارع الحكيم في إطار النظام القانوني الشامل المتكامل الذي يغطي كل جوانب الحياة ويصلح لكل زمان ومكان فالتجريم والعقوبة تتوجه مباشرة لحماية الضرورات الخمس :-



وأي اعتداء على مصلحة من تلك الضروريات يعتبر جريمة يعاقب مرتكبها

جاء في المادة السادسة من النظام الاساسي للحكم: يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى وسنة رسوله وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة



النظرة القانونية لنظام مكافحة الجريمة المعلوماتية

ومعالجة الظروف الطارئة وقد أصدر المنظم السعودي نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية بالمرسوم الملكي رقم م/١٧ وتاريخ ١٤٢٨/٣/٨ هـ بناء على قرار مجلس الوزراء رقم ٧٩ وتاريخ ١٤٢٨/٣/٧ هـ مستمداً ذلك من السلطة التفويضية التي يمتلكها ولي الأمر في تنظيم وتقنين الجرائم والعقوبات .

مكون من ستة عشر مادة أورد المنظم في هذا النظام الجرائم المعلوماتية والجهات ذات العلاقة في التحقيق فيها .



وبوجه عام فإن الشريعة الإسلامية نصت وحددت على ما يعتبر جريمة في كل وقت فحددت الجريمة والعقوبة وهي العقوبات الحدية (الردة والقذف وقطع الطريق والسرقه والزنا وشرب الخمر) وتركت لأولي الأمر النص على بعضها وهو القسم الأكبر ورسمت له القواعد الكبرى بأن لا تكون مخالفة لنصوص الشريعة ومبادئها العامة وقد قصدت الشريعة بذلك تمكين أولي الأمر من تنظيم الجماعة وتوجيهها والدفاع عنها



النظرة الشرعية لنظام مكافحة الجريمة المعلوماتية

جاء الإسلام **بتحريم الاعتداء على عرض المسلم** قال تعالى:

﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيٍ مَا كَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾
وقال النبي صلى الله عليه وسلم (كل المسلم على المسلم حرام
دمه وماله وعرضه) وقوله صلى الله عليه وسلم (المسلم من
سلم المسلمون من لسانه ويده).

وجاءت الشريعة الإسلامية **بحماية الأعراس وتجريم مرتكبها**
فلا يجوز قذف المسلم في عرضه وقد رتبت الشريعة على من
يقترف مثل ذلك عقوبة، هي **عقوبة حد القذف** بأن يرمى القاذف
بالزنا المقذوف أو نفيه عن نسبه.

قال تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلَدُوهُنَّ ثَمَانِينَ جَلْدَةً
وَلَا تَقْبَلُوا لَهُنَّ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾
وَأما خلاف ذلك من أوجه السب
أو الإهانة أو العيب فيعاقب عليها بالتعزير لا بالحد وذلك بتقدير
القاضي حسب الحال.



النظرة الشرعية لنظام مكافحة الجرائم المعلوماتية

وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ﴾ وفي حفظ اللسان عن اللفظ جاء النص النبوي بحفظه عن التلفظ بالفسوق والكفر قال عليه الصلاة والسلام: (لا يرمي رجل رجلا بالفسوق ولا يرميه بالكفر إلا ارتدت عليه إن لم يكن صاحبه كذلك) وقوله عليه الصلاة والسلام (أيما رجل أشاع على رجل مسلم كلمة وهو منها برئ يرى أن يشينه بها في الدنيا كان حقا على الله تعالى أن يرميه بها في النار)

والتجسس والتنصت نهت الشريعة عنه، قال تعالى ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ إِخِيهِ مِمَّا فُكِّهُتُمُوهُ﴾ واثقوا الله، إن الله ثواب رحيم

كما حذرت الشريعة من **إشاعة الفاحشة** في الذين آمنوا ، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ ، هذا فيمن يحب بقلبه أن تشيع، فكيف بمن ينقل ويذيع! فإشاعة الفاحشة في المجتمع أو إذاعة العورات محرمة شرعا قال تعالى ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطُنَ﴾ و قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ﴾ ﴿لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَكُم بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ مَا اكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرًا مِنْهُمْ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ ،

وقال النبي صلى الله عليه وسلم: (مَنْ سَمِعَ سَمَّعَ اللَّهُ بِهِ، وَمَنْ يَرَأِي يَرَأِي اللَّهُ بِهِ)، وهي من السبع الموبقات جاء في الحديث: (اجتنبوا السبع الموبقات جاء منها قذف المحصنات الغافلات المؤمنات)



صعوبات اكتشاف الجريمة المعلوماتية

١- لا تُخَلَّفُ الجرائم المعلوماتية آثاراً ظاهرة خارجية

فهي تنصب على البيانات والمعلومات المخزنة في نظم المعلومات والبرامج مما ينفي وجود أي أثر مادي يمكن الاستعانة به في إثباتها. فالجرائم المعلوماتية (ينتفي) فيها العنف ولا توجد فيها آثاراً وإنما هي أوامر وأرقام ودلالات تتغير أو تمسح من السجلات).

٢- ترتكب في الخفاء

فيتم نقل المعلومات بواسطة النبضات الإلكترونية فهي جرائم تفتقد إلى أكثر الآثار التقليدية , ذلك أن التخلص من تلك الأوامر أمر في غاية البساطة خصوصاً عندما تكون الجريمة واقعة بسلوك جرمي واحد يمثل الضغط على أحد أزرار لوحة التحكم في الحاسب الآلي ذاته وهي مشكلة تقود إلى أخرى أعقد وأخطر وهي صعوبة تحديد الفاعل وكشفه مما يجعل الصدفة المحضة الوسيلة الوحيدة لذلك .

٣- كون الجريمة المعلوماتية ترتكب عن بعد

فلا يتواجد الفاعل في مسرح الجريمة , حيث تتباعد المسافات بين الفاعل والنتيجة , وهذه المسافات لاتقف عند حدود الدولة بل تمتد إلى النطاق الإقليمي لدول أخرى مما يضعف صعوبة كشفها أو ملاحظتها .

صعوبات اكتشاف الجريمة المعلوماتية

٤- امتناع المجني عليهم عن التبليغ عن الجريمة المعلوماتية

تظل الجريمة المعلوماتية مستترة ما لم يتم الإبلاغ عنها, حيث لا يعلم ضحايا هذه الجرائم شيئاً عنها إلا عندما تكون أنظمتهم المعلوماتية هدفاً لفعل الغش أو حتى عندما يعلمون فهم يفضلون عدم إفشاء الجريمة , خوفاً من الفضيحة أو حفاظاً على السمعة التجارية حتى لا يتم الإساءة إلى شركته بسبب عجزها عن تحقيق أمن معلوماتها مما يؤثر سلباً على عملاء الشركة .

٥- إعاقة الوصول إلى الدليل المعلوماتي بوسائل الحماية المختلفة

حيث يعتمد الجاني إلى إعاقة وصول جهة التحقيق إلى الدليل الرقمي بوضع حماية تمنع أي دخول للأنظمة والبرمجيات والملفات ومن ثم صعوبة نسخها , كأن يقوم الجاني مثلاً بوضع كلمات مرور لا يعرفها أحد غيره أو يقوم بوضع برنامج أو تعليمات معينة تقوم بتدمير ما بداخل الملف المستهدف عند أي محاولة دخول غير مصرح لها من قبله , أو دس تعليمات خفية بينها أو ترميزها لإعاقة أو منع الاطلاع عليها أو ضبطها مما قد يفوت على جهة التحقيق استخلاص الأدلة المعلوماتية المطلوبة لإثبات ارتكاب الجاني للجريمة المعلوماتية .

٦- ضخامة البيانات المتعين فحصها وتحديثها

حيث يتطلب كشف الجريمة المعلوماتية والاهتداء إلى مرتكبيها وملاحقتهم قضائياً: استراتيجيات تحقيق ومهارة تسمح بمواجهة تقنيات الحاسب الإلكتروني المتطورة وأساليب التلاعب المعقدة التي تستخدم في ارتكاب هذه الجرائم عادة.



صعوبات اكتشاف الجريمة المعلوماتية

لذلك فإن التحقيق الجنائي في هذه الجرائم يحتاج إلى عنصرين :



الاول

الاستعانة بالخبرة الفنية والدعم الفني



الثاني

الاستعانة بما تتيحه نظم المعالجة الآلية للبيانات من أساليب للتدقيق والفحص المنظم أو المنهجي ونظم ووسائل الاختبار والمراجعة. وهذا هو المتمثل في هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات من خلال إمداد جهات التحقيق بالدعم اللازم .



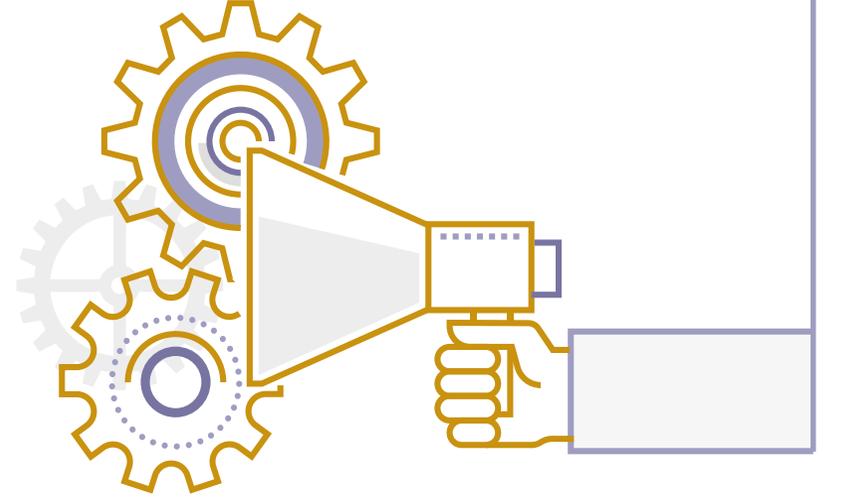
مخاطر الجريمة المعلوماتية

المساس بالاقتصاد والأمن الوطني
وتهديده.



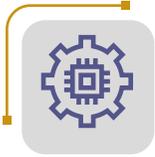
يُؤدّي انتشار الجرائم المعلوماتية في
المُجتمعات إلى الكثير من المخاطر
والتهديدات، ومنها

المساس بالعلاقات الأسرية وتشكيل
الخلافت بين أفراد الأسرة ممّا يؤدّي
إلى التفكك الأسري، وذلك بسبب الكثير
من النتائج التي تسبّبها بعض أنواع
الجرائم المعلوماتية كالتشهير ببعض
الأفراد ونشر الأخبار الكاذبة والإشاعات.



مكافحة الجريمة المعلوماتية

تسعى الدول والحكومات بشكلٍ جديٍّ للحدِّ من الجرائم المعلوماتية وآثارها عبر طرقٍ كثيرةٍ منها:



تفعيل أحدث التقنيات والوسائل للكشف عن هوية مُرتكبي الجرائم.



فرض سياساتٍ دوليةٍ وعقوباتٍ كبيرةٍ على مُرتكبي هذه الجرائم.



إنشاء خطوط هاتفية ومؤسسات مُعيّنة تابعة للدولة للإبلاغ عن الحالات التي تتعرّض لمثل هذا النوع من الجرائم.

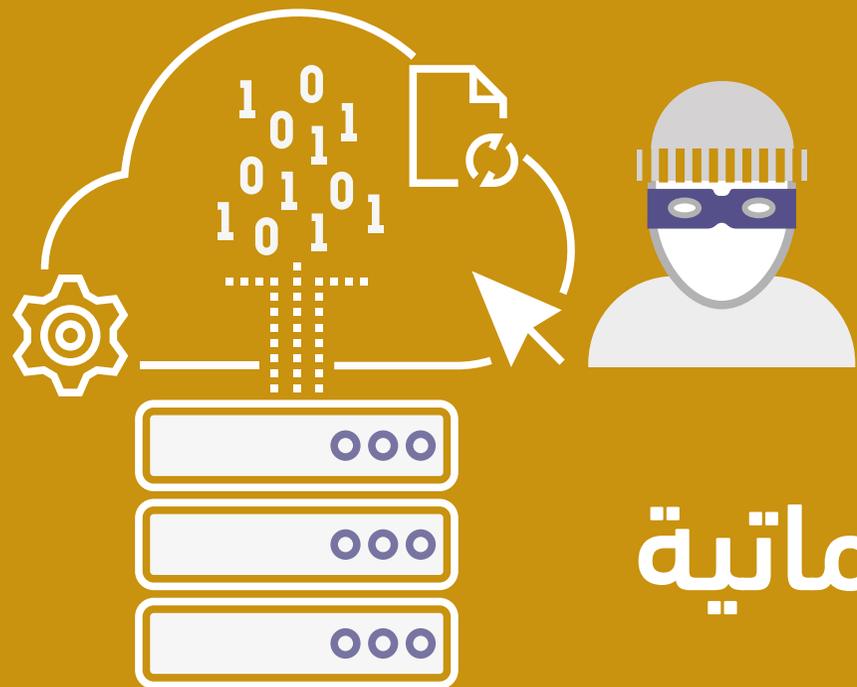


توجيه التّنظيمات والقوانين وتحديثها بما يتماشى مع التّطورات التكنولوجية، لفرض قوانين جديدة فيما يستجدّ من هذه الجرائم.



نشر التّوعية في المُجتمعات حول الجرائم المعلوماتية ومخاطرها، وتعرّيف الأفراد بكيفية الحفاظ على معلوماتهم وخصوصيّاتهم؛ كحساباتهم البنكية وبطاقاتهم الائتمانية.





أنواع الجريمة المعلوماتية

أنواع الجريمة المعلوماتية

1 جريمة الاعتداء المعلوماتي على:

- النظام العام ● القيم الدينية
- الآداب العامة ● الحياة الخاصة ← السب والشتم ← إفشاء الأسرار
- نشر الوثائق المعلوماتية السرية وافشائها (مرسوم ملكي رقم ٢ - ٣٥ بتاريخ ١٤٣٢/٥/٨هـ)

نصت المادة السادسة الفقرة الأولى من النظام:



أو بإحدى هاتين العقوبتين
كل شخص يرتكب أيًا من
الجرائم المعلوماتية الآتية:

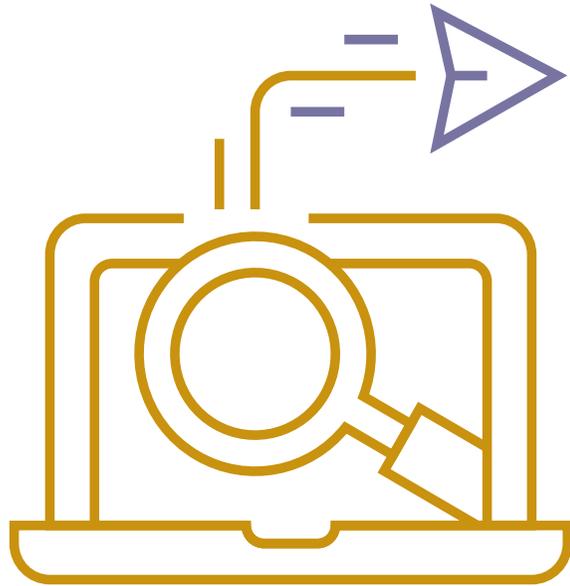


وبغرامة لا تزيد
على ثلاثة ملايين



يعاقب بالسجن
مدة لا تزيد على
خمس سنوات

إنتاج ما من شأنه المساس بالنظام العام , أو القيم الدينية أو الآداب العامة أو حرمة الحياة الخاصة أو إعداده أو إرساله أو تخزينه عن طريق الشبكة المعلوماتية أو أحد أجهزة الحاسب الآلي



أنواع الجريمة المعلوماتية

2

الابتزاز والتهديد المعلوماتي

تهديد الجاني المجني عليه إما بنشر أخباره أو صورة أو معلومات صحيحة ولكن لا يرغب المجني عليه لسبب ما ظهورها للآخرين وإما يهدده بنشر صور أو أخبار أو معلومات غير صحيحة ويقوم بطلب مقابل حتى لا ينشرها سواء كان هذا المقابل مادي أو علاقة غير مشروعة

وقد جرم النظام هذا التهديد والابتزاز المعلوماتي حيث نصت المادة الثالثة الفقرة الثانية

وبغرامة لا تزيد على
خمسمائة الف ريال



يعاقب بالسجن مدة
لا تزيد على سنة



أو بإحدى هاتين العقوبتين , كل شخص يرتكب أيّامن الجرائم المعلوماتية الآتية : الدخول غير المشروع لتهديد شخص أو ابتزازه , لحمله على القيام بفعل أو الامتناع عنه ولو كان القيام بهذا الفعل أو الامتناع عنه مشروعاً ((.

فيتضح من النص مجرد فعل التهديد أو الابتزاز عبر الإنترنت كاف لإقامة هذه الجريمة



أنواع الجريمة المعلوماتية

3

جريمة التنصت المعلوماتي

يعاقب على هذه الجريمة بنص المادة الثالثة الفقرة الأولى من النظام

أو بإحدى هاتين العقوبتين من يرتكب جريمة التنصت على ما هو مرسل عن طريق الشبكة المعلوماتية أو أحد أجهزة الحاسب الآلي أو التقاطه أو اعتراضه ((



وبغرامة لا تزيد على خمسمائة ألف ريال



يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سنة وبغرامة

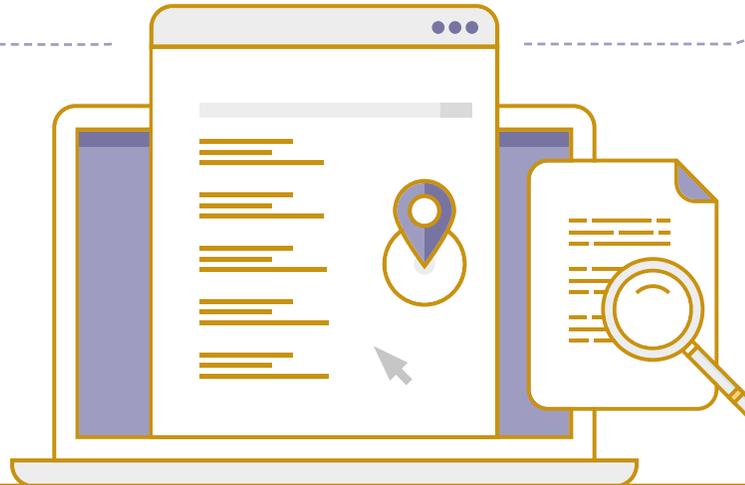


أشكال التنصت المعلوماتي

2



استخدام برنامج المحادثة، فيقوم المجرم بإجراء الضحية بأن هذا البرنامج يحتوي على ألعاب مثيرة أو غير ذلك فيقوم الضحية باستقبال الملف



1



استخدام برنامج في جهاز الشخص المعتدى عليه يمكن من خلاله الاطلاع والاستماع إلى جميع المحادثات والمراسلات الصادرة من الشخص المعتدى عليه ويتم إدخال هذا الملف إلى جهاز المعتدى عليه عن طريق البريد الإلكتروني أو عن طريق مواقع مغربية يزورها المعتدى عليه فيقوم بتنزيل بعض البرامج ومنها برنامج التنصت.



أنواع الجريمة المعلوماتية

ركائز جريمة التنصت المعلوماتي

الالتقاط أو الاعتراض

الالتقاط هو مشاهدة البيانات عبر الشبكة المعلوماتية أو أحد أجهزة الحاسب .

الاعتراض : اعتراض ما هو مرسل عبر الشبكة المعلوماتية أو أحد أجهزة الحاسب الالي بحيث يتم عمل إجرام كتحويل أموال .



التمييز بين التنصت الذي يعتمد على السماع والالتقاط الذي يعتمد على المشاهدة دون تحديد كيفية الحصول عليها.

أنواع الجريمة المعلوماتية

4

جريمة إساءة استخدام الهواتف النقالة المعلوماتية:

وهذا النوع من الجرائم له العديد من الآثار الاجتماعية والنفسية على مستوى الأفراد, نظراً لما تدخله في نفوس الأفراد من الخوف في الوقوع كضحايا لهذا النوع من الجرائم ولقد ظهرت العديد من المشاكل في المجتمع السعودي نتيجة للاستخدام السيء للجوال .

نصت الفقرة الرابعة من المادة الثالثة على أنه :



او بإحدى
العقوبتين



وبغرامة لاتزيد على
خمسمائة الف ريال



يعاقب بالسجن مدة
لاتزيد على سنة

أي من يرتكب الجرائم المعلوماتية التالية :

المساس بالحياة الخاصة عن طريق إساءة استخدام
الهواتف النقالة المزودة بالكاميرا أو ما في حكمها .



وهذا لحماية حرمة الحياة الخاصة خصوصاً ما يتعلق بالتصوير والنشر والتهديد بالتصوير والنشر. وقول المنظم أو ما في حكمها ليدخل تسجيل الاصوات او غيره مما يطرا من استحداثات تقنية متسارعة



أنواع الجريمة المعلوماتية

5

التشهير المعلوماتي المعين

أصبحت هذه الجريمة من أبرز الجرائم الواقعة في الانترنت بل هناك مواقع صممت لأجل التشهير بالأشخاص والتسميع بهم .

التشهير له طرق أبرزها :



غرف
المحادثة



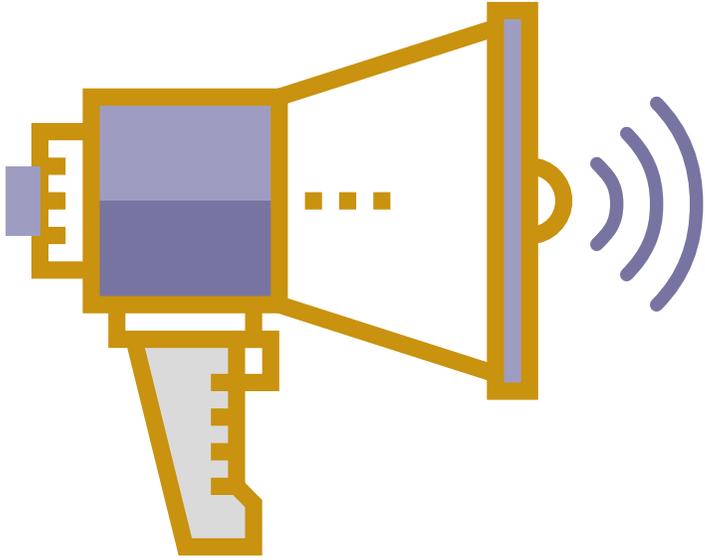
مجموعة
الأخبار



شبكة الويب
العالمية



البريد
الالكتروني



أو بإحدى هاتين
العقوبتين



وبغرامة لا تزيد على
خمسمائة الف ريال



يعاقب بالسجن مدة
لا تزيد على سنة



نصت المادة الثالثة
الفقرة الخامسة
من النظام

كل شخص يقوم بالتشهير بالآخرين وإلحاق الضرر بهم عبر وسائل تقنيات المعلومات المختلفة



الاستيلاء والاحتياز المعلوماتي

الاستيلاء



الاستيلاء له :

إساءة استخدام الحاسبات الآلية والتلاعب في نظام المعالجة الالكترونية للبيانات والمعلومات



للحصول بغير حق على الأموال أو الخدمات والاستيلاء عليها للمجرم فعليا على مال منقول أو سند أو توقيع هذا السند.



الاستيلاء لغيره :

ويكون الاستيلاء لغيره بأن يسهل للغير الحصول على تلك الأموال بتزويده ببرامج مثلا تسهل تلك الجريمة



نصت المادة الرابعة الفقرة الأولى من النظام على أنه

يعاقب بالسجن مدة لاتزيد على ثلاث سنوات



وبغرامة لاتزيد على مليوني ريال

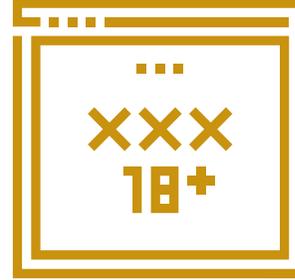


او بإحدى هاتين العقوبتين كل شخص يرتكب أيّاً من الجرائم المعلوماتية الاتية:



الاستيلاء لنفسه أو لغيره على مال منقول أو سند أو توقيع هذا السند وذلك عن طريق الاحتيال أو اتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة.

الاحتيال المعلوماتي



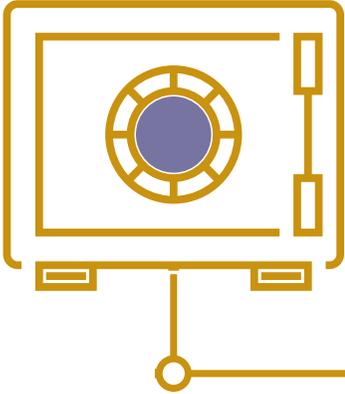
له طرق متعددة كأن يوهم المجني عليه بوجود مشروع كاذب أو يحدث الأمل لديه بحصول ربح ، فيسلم المال للجاني بطريق معلوماتي أو من خلال تصرف الجاني في المال وقد يتخذ اسم أو صفة كاذبة تمكنه من الاستيلاء على مال المجني عليه فيتم التحويل الاللكتروني للأموال وذلك من خلال اتصال الجاني بالمجني عليه عن طريق الشبكة أو بتعامل الجاني مباشرة مع بيانات الحاسب فيستعمل البيانات الكاذبة التي تساعده في إيهام الحاسب والاحتيال عليه فيسلمه النظام المال .



أنواع الجريمة المعلوماتية

7

جريمة السطو على أموال البنوك المعلوماتية



ويتم ذلك : عن طريق استخدام الجاني الحاسب الآلي للدخول إلى شبكة الإنترنت والوصول غير المشروع إلى البنوك والمصارف والمؤسسات المالية. وتحويل الأموال من تلك الحسابات الخاصة بالعملاء إلى حسابات أخرى وذلك بإدخال بيانات غير حقيقية أو تعديل أو مسح البيانات الموجودة بقصد اختلاس الأموال أو نقلها وإتلافها وتقوم هذه التقنية على الاستيلاء على الأموال بكميات صغيرة جداً من الحسابات الكبيرة بحيث لا يلاحظ نقصان هذه الأموال .

وقد جرمت هذه الأفعال كما في المادة الرابعة الفقرة الثانية



او بإحدى هاتين
العقوبتين



وبغرامة لاتزيد
على مليوني ريال



يعاقب بالسجن
مدة لاتزيد على
ثلاث سنوات



(الوصول دون مسوغ نظامي
صحيح إلى بيانات بنكية أو
ائتمانية أو بيانات متعلقة
بملكية أوراق ماله للحصول
على بيانات أو معلومات أو
أموال أو ماتيحه من خدمات)



الانتحال والتغريب المعلوماتي

والانتحال على صورتين

1 - انتحال شخصية فردية

بسبب التنامي المتزايد لشبكة الإنترنت والذي أعطى للمجرمين قدرة أكبر على جمع المعلومات للشخصية المطلوبة والاستفادة منها في ارتكاب جرائمهم فتنتشر في شبكة الإنترنت الكثير من الإعلانات المشبوهة والتي تحاكي الطمع الإنساني في محاولة الاستيلاء على معلومات اختيارية من الضحية، فهناك إعلان عن جائزة فخمة يكسبها من يساهم بمبلغ رمزي لجهة خيرية، وهذا يتطلب الإفصاح عن معلومات سرية الأمر الذي يؤدي إلى استيلاء على رصيده البنكي أو السحب من بطاقته الائتمانية أو الاساءة إلى سمعة الضحية



أنواع الجريمة المعلوماتية

٢ - انتحال شخصية المواقع

و يكون باختراق حاجز أمني وتتم عملية الانتحال بهجوم يشنه المجرم على الموقع للسيطرة عليه ومن ثم يقوم بتحويله كموقع بيني أو يحاول المجرم اختراق موقع لأحد مقدمي الخدمة المشهورين ثم يقوم بتركيب البرنامج الخاص به هناك مما يؤدي إلى توجيه أي شخص إلى موقعه بمجرد كتابة اسم الموقع المشهور

نصت المادة الرابعة الفقرة الأولى



ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين كل شخص يرتكب أي من الجرائم التالية



وبغرامة لاتزيد على مليوني ريال



يعاقب بالسجن مدة لاتزيد على ثلاث سنوات

الاستيلاء لنفسه...أو انتحال صفة غير صحيحة



أنواع الجريمة المعلوماتية

وفيما يخص التغيرير

فغالب ضحايا هذا النوع من الجرائم هم صغار السن من مستخدمي الشبكة حيث يوهم المجرمون ضحايا هذا النوع برغبتهم في تكوين صداقة على الانترنت وقد تتطور إلى التقاء مادي بين الطرفين .

نصت المادة الثامنة

لاتقل عقوبة السجن أو الغرامة عن نصف حدها الأعلى إذا اقترنت الجريمة بأي من الحالات التالية



التغيرير بالقصر ومن في حكمهم واستغلالهم



أنواع الجريمة المعلوماتية

9

التحريض على الجريمة المعلوماتية

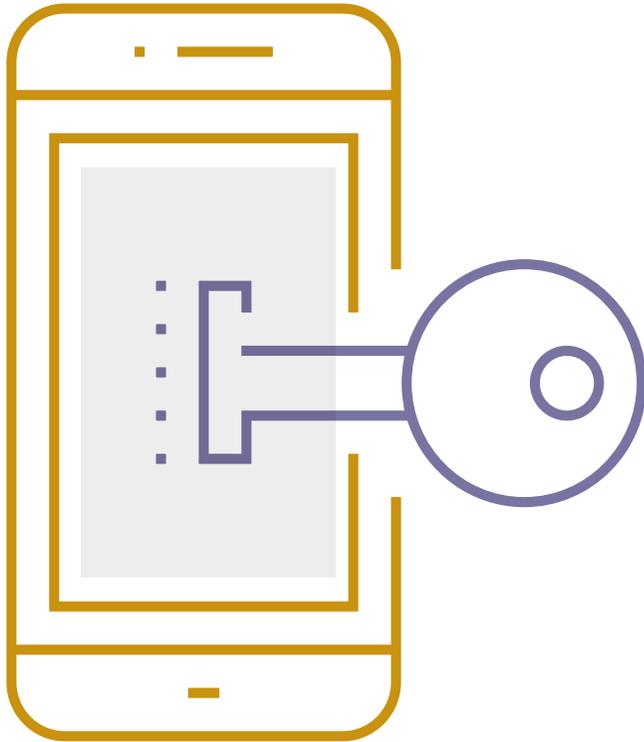
نصت المادة التاسعة من النظام على أنه:

(يعاقب كل من حرض غيره أو ساعده أو اتفق معه على ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام إذا وقعت الجريمة بناء على هذا التحريض أو المساعدة أو الاتفاق

بما لا يتجاوز الحد الأعلى للعقوبة المقررة لها ويعاقب بما لا يتجاوز نصف الحد الأعلى للعقوبة المقررة لها إذا لم تقع الجريمة الأصلية)



وقد جعل المنظم العقوبة على التحريض في الجرائم المعلوماتية مماثلة لعقوبة الفاعل الأصلي للجريمة بل في حال عدم فعل الجاني المعلوماتي وثبت التحريض عليها فيعاقب المحرض بنصف العقوبة المقررة لتلك الجريمة في النظام .

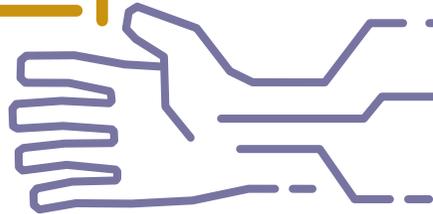


أنواع الجريمة المعلوماتية

10

الجريمة المعلوماتية الأخلاقية والاتجار بالبشر والاتجار بالمخدرات :

نصت المادة السابعة من النظام



أو بإحدى هاتين العقوبتين
كل شخص يرتكب أيًا من
الجرائم المعلوماتية الآتية :

وبغرامة لاتزيد
على ثلاثة
ملايين ريال

يعاقب بالسجن
مدة لاتزيد على
خمس سنوات

3 إنشاء موقع على الشبكة المعلوماتية أو
أحد أجهزة الحاسب الآلي أو نشره للإتجار
بالمخدرات أو المؤثرات العقلية أو ترويجها
أو طرائق تعاطيها أو تسهيل التعامل بها.

2 إنشاء المواد والبيانات المتعلقة
بالشبكات الإباحية أو أنشطة
الميسر المخلة بالآداب العامة
أو نشرها أو ترويجها.

1 إنشاء موقع على الشبكة
المعلوماتية أو أحد أجهزة الحاسب
الآلي أو نشره للإتجار في الجنس
البشري أو تسهيل التعامل به.

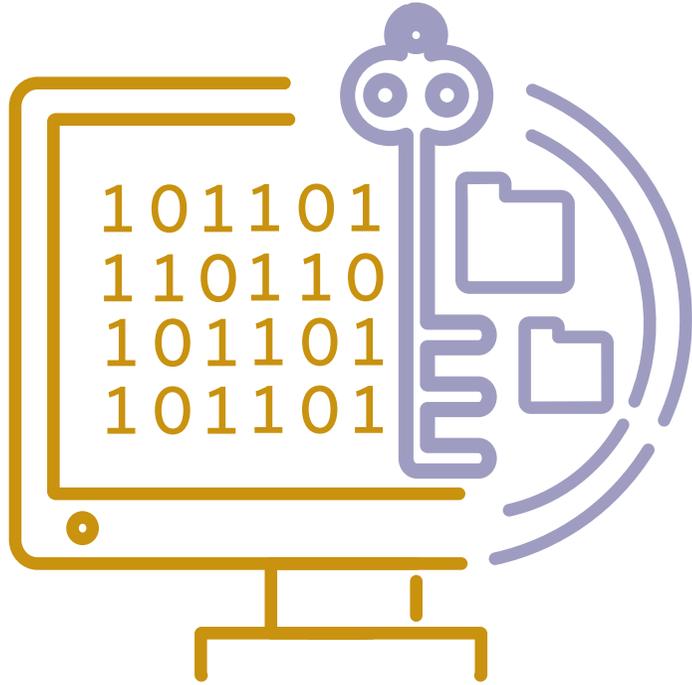


أنواع الجريمة المعلوماتية

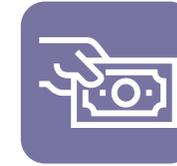
11

الجريمة المعلوماتية الأمنية

نصت المادة السابعة من النظام



أو بإحدى هاتين العقوبتين ،
كل شخص يرتكب أيّاً من
الجرائم المعلوماتية الآتية :



وبغرامة لاتزيد
على خمسة
ملايين ريال



يعاقب بالسجن
مدة لاتزيد على
عشر سنوات

الدخول غير المشروع إلى موقع إلكتروني أو
نظام معلوماتي مباشرة أو عن طريق الشبكة
المعلوماتية أو أحد أجهزة الحاسب الآلي
للحصول على بيانات تمس الأمن الداخلي أو
الخارجي للدولة أو اقتصادها الوطني.



2

إنشاء موقع لمنظمات إرهابية على الشبكة المعلوماتية،
أو أحد أجهزة الحاسب الآلي أو نشره لتسهيل الاتصال
بقيادات تلك المنظمات ، أو أي من أعضائها أو ترويج
أفكارها أو تمويلها أو نشر كيفية تصنيع الأجهزة الحارقة
أو المتفجرات أو أي أداة تستخدم في الأعمال الإرهابية .

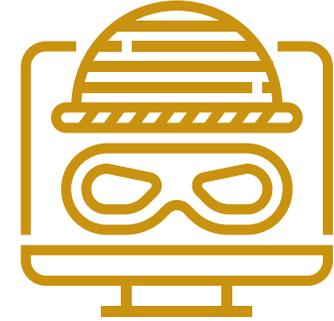


1



أنواع الجريمة المعلوماتية

نجد أن الفقرة الأولى تجرم انشاء موقع لمنظمات إرهابية وقد أصبح الارهاب في الوقت الراهن ظاهرة عالمية ترتبط بعوامل اجتماعية وثقافية وسياسية وتكنولوجية أفرزتها التطورات السريعة المتلاحقة في العصر الحديث فقد شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين بروز العديد من التنظيمات المسلحة والعمليات الإرهابية عبر الانترنت عن طريق تأسيس مواقع افتراضية تمثل المنظمات الإرهابية وهي مواقع آخذة في الازدياد



وتحبذ الجماعات الإرهابية من خلال الانترنت انضمام عناصر إرهابية جديدة تساعدهم على تنفيذ أعمالهم الإجرامية وهم في ذلك يعتمدون على فئة الشباب خصوصا ضعاف العقل والفكر فتعلن الجماعات الإرهابية عبر مواقعها على الانترنت عن حاجتها إلى عناصر انتحارية كما لو كانت تعلن عن وظائف شاغرة للشباب مستخدمة في ذلك الجانب الديني .



أنواع الجريمة المعلوماتية

وما قررته الفقرة الأولى قصد منه وسيلة من وسائل استخدام الإنترنت وهي التحكم عن بعد وتسهيل الاتصال بقيادات الأجهزة الحارقة أو المتفجرات أو أي أداة تستخدم في الأعمال الإرهابية.



وما قررته الفقرة الثانية والتي نصت على الدخول غير المشروع والذي ينصرف معناه ليشمل الافعال كافة التي تسمح بالدخول إلى نظام معلوماتي والإطاحة أو السيطرة على المعطيات التي يتكون منها أو الخدمات التي يقدمها عن مجرد الدخول إلى نظام الحاسب الآلي فهو لا يمثل فعلا غير مشروع ولكن يستمد هذا الدخول عدم مشروعيته من كونه غير مصرح به .



ويرتبط مفهوم عدم مشروعية الدخول بمعرفة من له الحق في الدخول إلى نظام الحاسب الآلي ومن ليس له هذا الحق ويدخل في عدم المشروعية حالة دخول العاملين في الجهة التي يوجد بها نظام الحاسب الألي متجاوزا الصلاحيات الممنوحة له .



أدوات الإبلاغ عن الجريمة المعلوماتية

هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر عن طريق الهاتف المجاني 1909 أو الموقع الإلكتروني www.pv.gov.sa



تطبيق كلنا أمن على الأجهزة الذكية



الشرطة حسب الاختصاص المكاني



البريد الإلكتروني info.cybercrime@moisp.gov.sa



البوابة الإلكترونية لوزارة الداخلية (أبشر)



الاتصال على الرقم 989



المحاكمة في الجريمة المعلوماتية

الإحالة الى النيابة العامة وفي النيابة العامة دوائر متخصصة في التحقيق في الجرائم المعلوماتية تسمى بدوائر المال تقوم هذه الدوائر باستجواب المتهم والتحقيق معه في الجريمة المنسوبة اليه



مرحلة المحاكمة الجزائية تحال الدعوى بعد استكمال مرحلة التحقيق بدعوى عامة تقوم النيابة العامة بالترافع فيها امام المحكمة الجزائية مطالبة بتطبيق المواد الواردة في نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية.



مع تحيات

هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات
Communications and Information Technology Commission

